المعارضة السورية تجتمع في دمشق وتدعو للتغيير

دعا ناشطون ومعارضون سوريون إلى قيام "نظام ديمقراطي" في سوريا، خلال اجتماع لهم، الاثنين الماضي، لبحث سبل الخروج من الأزمة التي تجتاح البلاد منذ قرابة أربعة أشهر، ووصفت واشنطن الاجتماع، الأول من نوعه في دمشق، بأنه خطوة جديرة بالاهتمام" إلا أن العنف يجب أن يتوقف."

وشارك في المؤتمر العلني للمعارضة الذي عقد تحت شعار "سورية للجميع في ظل دولة ديمقراطية مدنية" لبحث سبل الخروج من الأزمة في البلاد، قرابة ٢٠٠ من النشطاء والمعارضة، من بينهم الموقعون على "إعلان دمشق، لكن تغيبت عنه، وفق بعض المشاركين، أصوات المحتجين الذين خرجوا إلى الشوارع للمطالبة بالتغيير في ظل حكم عائلة الأسد الذي امتد لأربعة عقود، في تحرك قابله النظام السوري بحملة قمع دموية.

وعقب الناشط وسام طارف، وهو رئيس المنظمة الحقوقية "إنسان": "السؤال بشأن هذا المؤتمر.. أين الشباب؟ أين المحتجون في الشوارع؟ أين أصوات درعا، أو دوما أو جسر الشغور أو إدلب؟ أعتقد أنها الأصوات المفقودة هنا."

وتقول منظمة "إنسان" ومقرها إسبانيا، إن أكثر من ٦٣٠ شخصاً قضوا نحبهم في الاحتجاجات الشعبية واعتقل ٨ آلاف آخرون، في حملة القمع الحكومية، بيد أن منظمات أخرى وضعت الحصيلة عند أكثر من ١١٠٠ قتيل.

ومن جانبها، قالت الحكومة السورية، وعلى لسان الناطق باسم الجيش، إن أكثر من ٤٠٠ من عناصر الأمن وقوات الجيش والشرطة قتلوا أثناء مواجهة "عصابات مسلحة" التي تتهمها السلطات بالوقوف وراء العنف وإسقاط ضحايا بين المدنيين وعناصر الأمن. ويشار إلى أن الشبكة لا يمكنها التأكد بشكل مستقل من أي من الأرقام المذكورة.

وقال الكاتب والمعتقل السياسي السابق، لؤي حسين، ل-cnn "يجب علينا تغيير هذا النظام المستبد بآخر مدني ديمقراطي.. أما كيفية إحداث هذه النقلة فهو السؤال الذي يسعى هذا المؤتمر لمعالجته."

وشدد حسين على أهمية الاحتجاجات الشعبية "لممارسة ضغوط على الدولة لوقف هيمنتها على المجتمع"، على حد قوله، وحذر بأنه في حال عدم حدوث ذلك" فعندها نحن نواجه بالتأكيد خطر العودة إلى السجن ولفترة طويلة جداً."

وفي الأثناء، رحبت الإدارة الأمريكية بالمؤتمر الذي قالت، وعلى لسان الناطق باسم البيت الأبيض، جي غارني، إنه "خطوة جديرة بالاهتمام.. لكن العنف يجب أن يتوقف."

وأضاف: "لتكون خطوة كبيرة بالفعل يجب أن يدخل في إطار وقف العنف ضد الشعب السوري، وجزءاً من تبني فكرة أنهم في حاجة إلى حوار وطني من أجل مستقبلهم، وأن هذا التحول بحاجة إما أن يقوده النظام أو يتنحى جانباً."

وبدورها، حددت الحكومة السورية العاشر من يوليو/تموز المقبل موعداً لانعقاد اللقاء التشاوري، وهو حوار وطني ستشارك فيه جميع القوى والشخصيات الفكرية والسياسية الوطنية، ومن ضمن بنوده مناقشة التعديلات بخصوص الدستور، وفق وكالة، سانا.

لاجئون سوريون على الحدود التركية... أ.ف.ب

الأمم المتحدة تقر حظراً على سفر زوجة القذافي

نيويورك/ رويترز

قال دبلوماسيون غربيون الاثنين الماضي أن لجنة عقوبات بمجلس الامن التابع للامم المتحدة فرضت حظرا على سفر زوجة العقيد الليبي معمر القذافي خارج ليبيا وأمرت بتجميد أموالها في الخارج.

وبرغم ان القذافي وافراد اسرته في القائمة السوداء للامم المتحدة منذ فبراير/ شباط الماضي الا ان روسيا عرقلت على مدى أشهرعدة اضافة زوجة القذافي صفية ووزير التخطيط والمالية عبد الحفيظ الزليطني الى قائمة الافراد الذين يواجهون حظرا على السفر وتجميد الارصدة حتى الاسبوع الماضي.

وأعلن السفير البرتغالي لدى الامم المتحدة خوسيه فيليب كابرال رئيس لجنة عقوبات الامم المتحدة على ليبيا هذا القرار اثناء اجتماع لمجلس الامن.

وقال كابرال "حتى ٢٤ يونيو/ حزيران ٢٠١١ أدرجت لجنة العقوبات اثنين يخضعان لحظر السفر وتجميد الاموال إضافة الى تجميد أموال شركة واحدة".

وبرغم ان كابرال لم يذكر اسماء الافراد والشركة التي خضعت في الاونة الاخيرة للعقوبات، قال دبلوماسيون بالمجلس انهما صفية زوجة القذافي والزليطني وشركة الزويتينة للنفط التي قالوا ان لها صلة بشركة النفط الوطنية الليبية التي تخضع بالفعل لعقوبات.

وقال دبلوماسيون بالمجلس ان لجنة عقوبات الأمم المتحدة ضد ليبيا مازالت تبحث فرض عقوبات على العديد من الافراد والشركات الليبية لكن روسيا والصين تواصلان عرقلة اضافتهم الى القائمة.

وتضم لجان عقوبات الامم المتحدة كل اعضاء مجلس الامن وتعمل على اساس الاجماع. وهذا يعني ان كل عضو من الاعضاء الخمسة عشر يتمتع بالفعل بحق النقض "الفيتو".

وغالبا ما تتردد روسيا والصين في تأييد أية خطوات عقابية من جانب المجلس.

وكانت المحكمة الجنائية الدولية إصدرت الاثنين الماضي مذكرة توقيف بحق الزعيم الليبي معمّر القذافي بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في ليبيا منذ ١٥ شباط/ فبراير الماضي.

وقالت القاضية سانجي مماسينونو موناغينغ خلال جلسة عامة في لاهاي ان "المحكمة تصدر مذكرة توقيف بحق القذافي". واصدر القضاة أيضًا مذكرات توقيف بتهمة ارتكاب جرائم ضد الانسانية بحق نجل القذافي سيف الإسلام ورئيس الاستخبارات الليبية عبد الله السنوسي.

وكان مدعي المحكمة لويس مورينو-اوكامبو طلب من القضاة في ١٦ ايار/ مايو إصدار مذكرات توقيف بحق الرجال الثلاثة. ويتهمهم بالمسؤولية عن اعمال القتل التي ارتكبتها قوات الامن الليبية بحق السكان المدنيين منذ اندلاع الانتفاضة في منتصف شباط/فبراير، لا سيما في طرابلس وبنغازي ومصراته.

من جهته، أعلن النظام الليبي رفضه قرار المحكمة الجنائية الدولية، وقال وزير العدل الليبي الجديد محمد القمودي ان القرار "غطاء للناتو الذي حاول اغتيال (معمّر القذافي)".

وذكر الوزير أن "ليبيا ليست طرفًا في نظام (معاهدة) روما" التي نصّت على انشاء المحكمة الجنائية الدولية وهي "لا تقبل باختصاصات المحكمة".

فيما اعتبر الامين العام لحلف شمال الاطلسي اندرس فوغ راسموسن أن إصدار مذكرة توقيف بحق القذافي بتهمة ارتكاب جرائم ضد الانسانية "يؤكد مرة جديدة عزلته" "ويعزز" دوافع شن العملية في ليبيا.

وقال راسموسن ان قرار المحكمة الجنائية الدولية باصدار مذكرة توقيف بحق القذافي ونجله سيف الاسلام ورئيس الاستخبارات الليبية عبد الله السنوسي، الذي اعلن في لاهاي "يؤكد مرة جديدة العزلة المتزايدة للنظام". واضاف في بيان "انه يعزز اسس المهمة في ليبيا، وهي حماية الشعب الليبي من قوات القذافي".

وتابع ان "القذافي ورجاله يجب ان يدركوا ان وقتهم يضيق. ان حلف شمال الاطلسي مصمم اكثر من اي وقت مضى على ابقاء الضغوط الى حين وقف كل الهجمات ضد المدنيين وعودة قوات النظام الى ثكناتها، واتاحة وصول المساعدة الانسانية بشكل كامل الى كل الذين بحاجة اليها".

وكانت المحكمة الجنائية الدولية اعلنت الاثنين الماضي اصدار مذكرة توقيف بحق العقيد معمّر القذافي بتهمة ارتكاب جرائم ضد الانسانية ليصبح ثاني رئيس دولة تلاحقه هذه المحكمة اثناء وجوده في السلطة بعد الرئيس السوداني عمر البشير.

وأعربت الخارجية الايطالية عن "الارتياح" إزاء "سرعة وجدية" قرار المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي.

فاعتبرت أن إصدار المذكرة يؤكد "المسؤوليات الخطرة على عاتق القذافي ونجله وصهره" إزاء "تهم القتل والاضطهاد التي ارتكبتها القوات المسلحة الموالية لنظام القذافي منذ تاريخ ١٥ شباط/فبراير الماضي في طرابلس الغرب وبنغازي ومصراته في الاعمال تندرج ضمن فئة الجرائم ضد الانسانية"، حسبما جاء في بيان.

واشار البيان "لقد حصلنا على دلائل عبر صور وشهادات للفظاعات التي ارتكبها النظام ضد شعبه"، ورأت الخارجية أن النطق بالحكم من جانب الجنائية الدولية ضد القذافي "يثبت مرة أخرى الضرورة المطلقة والمعنى السامي لمهة حلف شمال الأطلسي الانسانية في ليبيا، بناء على تفويض أممي في إطار مسؤولية حماية المدنيين التي تقع على عاتق المجتمع الدولي في ما يختص بحالات الطوارئ الانسانية الناجمة من اضطهاد دكتاتوريين لشعوبهم"، وفق البيان.

واضاف البيان "ان قرار المحكمة اكد على ان القذافي فقد أية شرعية، تلك المعنوية قبل السياسية" امام الشعب الليبي والمجتمع الدولي، واختتم البيان مشيرًا إلى ان "ايطاليا ستواصل الالتزام مع حلفائها وشركائها بالعمل في إطار المهمة الدولية لفتح الطريق للحوار السياسي لايجاد حل للازمة الليبية لبناء دولة ديمقراطية ومتحدة من دون القذافي".

كما رحّب وزير الخارجية الألماني غويدو فيسترفيلله بإصدار المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي مذكرات اعتقال دولية بحق معمّر القذافي وابنه سيف الإسلام.

وقال فيسترفيلله في تصريحات من برلين "يعد قرار المحكمة الجنائية الدولية بمثابة إشارة لا تخطئها العين على أن الديكتاتوريين وأعوانهم ليسوا فوق القانون، وإنما هم محاسبون على ما يقومون به من أعمال.

من جانبه أعلن مسؤول روسي أن إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال بحق العقيد الليبي معمر القذافي لا يغلق الأبواب أمام التسوية السياسية.

وقال رئيس لجنة الشؤون الدولية في المجلس الاتحادي الروسي ومبعوث الرئيس الروسي للتعاون مع أفريقيا ميخائيل مارجيلوف لوكالة "نوفوستي" للأنباء إن قرار المحكمة الجنائية الدولية ليس حكما نهائيا ولا تزال الأبواب مفتوحة أمام إمكانية إعداد سيناريوهات مختلفة للتسوية السياسية في ليبيا.

غير أن مارجيلوف قال: إن الوقت ليس في صالح القذافي وإنه من الواضح اليوم أن حفاظ العقيد الليبي على موقعه السياسي أمر غير واقعي وغير مقبول بالنسبة للمجتمع الدولي "انطلاقا من تصورات أخلاقية وقانونية".

ويرى السيناتور الروسي أنه كان بإمكان طرابلس استخدام قمة الاتحاد الأفريقي التي ستفتتح في غينيا كمنصة لإحراز تقدم على محور "المبادرات الواقعية".

ونقلت نوفوستي عن مارجيلوف قوله إنه بتكليف من الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف سيشارك في فعاليات قمة الاتحاد الأفريقي بصفته ممثلا خاصا للرئيس.

وأشار مارجيلوف إلى أن الاتحاد الأفريقي لديه اليوم خطة خاصة للخروج من الأزمة في ليبيا عندما يطرح نفسه كمفاوض بين طرابلس وبنغازي.

صالح يتوجه بكلمة إلى اليمنيين من الرياض بعد الخميس

الرياض/ وكالات

أعلن نائب وزير الاعلام اليمني عبدو الجنادي امس الثلاثاء لوكالة فرانس برس ان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح سيتوجه بكلمة الى الامة "بعد الخميس" في مقابلة سيجريها التلفزيون الرسمي اليمني في الرياض حيث يخضع للعلاج منذ ثلاثة اسابيع.

وقال الجنادي: "توجه فريق من التلفزيون الحكومي الاثنين الماضي الى الرياض لاجراء مقابلة تلفزيونية مع الرئيس علي عبدالله صالح من المتوقع ان تبث بعد الخميس". واضاف: ان "الرئيس سيتوجه في هذه المقابلة الى الشعب اليمني ليطمئنه عن وضعه الصحي".

وقد نقل صالح الى المستشفى في الرياض منذ ثلاثة اسابيع بعدما اصيب في هجوم استهدف مسجد القصر الرئاسي في الثالث من حزيران الحالي. صالح بصحة جيدة ويتمتع بحضور ذهني قوي.

من جهة أخرى أكد المستشار السياسي للرئيس اليمن، عبدالكريم الارياني، أن الرئيس صالح "يتمتع بصحة جيدة وحضور ذهني قوي."

وعبر الأرياني، الذي وصل صنعاء قادماً من العاصمة السعودية، الرياض، حيث كان في زيارة لصالح، عن "سعادته البالغة لما يتمتع به الرئيس من صحة جيدة"، مضيفاً أنه ناقش مع الرئيس اليمني "عدداً من القضايا على الساحة الوطنية وتلقى التوجيهات اللازمة بشأنها."

قتلى وجرحى بين عناصر القاعدة

من جهة ثانية اعتقل الجيش اليمني الاثنين الماضي ستة من عناصر القاعدة كانوا يحاولون التسلل إلى أبين لشن هجمات تستهدف مرافق اقتصادية وحيوية فيها.

ونقلت وكالة الأنباء اليمنية "سبأ" عن مصدر في الجيش إشارته إلى أن المعتقلين الستة متخصصون بتصنيع عبوات ناسفة وكانوا يحملون بطاريات وأجهزة لاسلكي. وقالت الوكالة إن القوات اليمنية تمكنت الأحد الماضي من إحباط "مخطط لعمليات إرهابية كان عناصر من خلية تابعة لتنظيم القاعدة يعتزمون تنفيذه لاستهداف منشآت حيوية واقتصادية في محافظة عدن."

ونقلت عن مصدر مسؤول في المنطقة العسكرية الجنوبية قوله: "إن أفراداً من اللواء ٣١ و٣٩ مدرع ألقوا القبض على ستة من أخطر عناصر التنظيم تخصصوا في صنع وتفجير العبوات الناسفة، وعثر بحوزتهم على بطاريات للتفجير وأجهزة لاسلكية."

وأضف المسؤول أن المعتقلين "كانوا يحاولون التسلل إلى محافظة عدن، من خلال التمويه على أفراد القوات المسلحة الذين يؤدون واجبهم في نقطة العلم للمرور عبر النقطة، غير أن يقظة أبطال القوات المسلحة حالت بينهم وبين ما خططوا لتنفيذه وتم القبض عليهم."

وأوضح: أن ٥ من عناصر القاعدة قتلوا وأصيب آخرون في المواجهات في وادي دوفس، التي أسفرت كذلك عن إصابة ٧ جنود بجروح مختلفة.

الحرس الثوري يجري اختبارات صاروخية أثناء مناورة

أجرت إيران، امس الثلاثاء، تجارب لإطلاق صواريخ باليستية وذلك بعد يوم من كشف الجمهورية الإسلامية عن منصات لإطلاق صواريخ تحت الأرض، وذلك في إطار "مناورات الرسول الأعظم ٦" التي انطلقت، الاثنين.

ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية، إرنا، أن الحرس الثوري اختبر بنجاح، أمس الثلاثاء، صواريخ باليستية من طراز "شهاب - ١"، و"شهاب - ٢"، و"شهاب - ٣"، اضافة إلى صاروخ "زلزال"، في اليوم الثاني من مناورات يتوقع أن يختبر فيها الحرس الثوري أنواعاً مختلفة من الصواريخ.

وكانت إيران اختبرت بنجاح، الاثنين الماضي ، إطلاق صواريخ من صوامعها تحت الأرض يتم التحكم فيها عن بُعد، تتيح لقيادات الجيش إطلاق الصواريخ بصورة أسرع، كما تتميز بالقدرة على إطلاق صواريخ بعيدة المدى.

وأكد الناطق باسم "مناورات الرسول الأعظم ٦"، العقيد أصغر قليج خاني، إن صوامع الصواريخ، المصنعة محلياً، تتمتع بتقنيات دقيقة ومعقدة، تم استخدامها للمرة الأولى في إيران وتغطي أراضي الجمهورية الإسلامية كافة ، مضيفا أنه تم تسليمها للوحدة الصاروخية التابعة للحرس الثوري، على ما أوردت قناة "العالم" في موقعها الإلكتروني.

وأضاف قليج خاني أن تقنية صناعة صوامع الصواريخ هي تقنية محلية تماما وتم تصنيعها من قبل المتخصصين الإيرانيين، على ما نقلت وكالة "مهر."

وتابع أن هذه التقنية تم استخدامها لأول مرة في هذه المناورات.

ودفع برنامج إيران النووي لتطوير الصواريخ بالأمم المتحدة لفرض حزمة عقوبات على الجمهورية الإسلامية حيث تتهم الولايات المتحدة "نظام الملالي" بمحاولة إنتاج سلاح نووي.

ورفضت إيران مراراً تلك التهم بالتأكيد على حقها في امتلاك تقنية نووية سلمية، قالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في وقت سابق، إنها لا تستطيع بدقة تحديد مدى سلمية البرنامج النووي.

ويقدر مراقبون غربيون أن لدى إيران حاليا صواريخ قادرة على ضرب أهداف تبعد إلى ما يصل ١٣٠٠ كيلومتر، من شأنها أن تطال جميع أنحاء الشرق الأوسط وأجزاء من جنوب شرقي أوروبا.

وكانت ايران قد أطلقت أول صاروخ عام ٢٠٠٩.

نجاة رئيس الحكومة الأردنية من إدانة في قضية فساد

نجا رئيس الوزراء الأردني، معروف البخيت، من إدانة مجلس النواب له في قضية ما بات يعرف باتفاقية إنشاء كازينو في منطقة البحر الميت، خلال أولى جلسات الدورة الاستثنائية للمجلس مساء الاثنين الماضي التي شهدت تصويتا لم يصل إلى النصاب المطلوب للإدانة.

ورافقت جلسة التصويت على القضية عاصفة من الجدل بين أعضاء مجلس النواب واشتباكات ومشادات كلامية، أفضت إلى حدوث انسحابات وتلويح أربعين نائبا بالاستقالة، احتجاجا على إجراءات الجلسة التي رفعت دون استكمالها.

وخصصت الجلسة الأولى لمجلس النواب في دورته الاستثنائية لمناقشة ملف الكازينو بعيد تنسيب رئيس الحكومة بإدراج الملف على أعمال الدورة الاستثنائية استجابة لضغوط شعبية وسياسية داعية لمساءلته في القضية التي شهدتها فترة رئاسته للحكومة عام ٢٠٠٧.

وصوت ٥٠ نائبا باتهام رئيس الحكومة مقابل ٥٣ صوتوا بعدم الاتهام وامتناع ١٠ نواب، حيث لم يصل عدد المصوتين بالإدانة الى النصاب المطلوب، فيما سبق افتتاح الجلسة كلمة ألقاها البخيت دافع فيها عن نفسه في قضية الكازينو رافقها احتجاجات نيابية.

وقال رئيس لجنة التحقيق النيابية في قضية صفقة الكازينو النائب خليل عطية لـCNN بالعربية، إن اللجنة عملت جاهدة على مدار أشهر للتحقيق في القضية ومساءلة الوزراء والمسؤولين، واوصت باتهام ٢١ وزيرا سابقا بينهم رئيس الوزراء الحالي ووزير آخر موجود حاليا في الحكومة. ويملك مجلس النواب الأردني بموجب الدستور صلاحية الادعاء العام بتوجيه اتهامات لوزراء حاليين وسابقين وإحالتهم الى المجلس العالي لمحاكمة الوزراء، في حال التصويت بثلثي العدد الإجمالي من أعضاء المجلس.

وقال عطية الذي انسحب مع مجموعة من النواب عقب التصويت في تصريحات قبيل الجلسة: "إن القرار كان متروكا لمجلس النواب باعتباره صاحب الولاية في القضية استنادا الى التقرير."

وأعرب نواب ممن صوتوا لجهة اتهام الرئيس عن استيائهم وخيبة أملهم من إدارة رئيس مجلس النواب للجلسة والسماح للبخيت بإلقاء كلمة "استدرت عطف البعض" بحسب وصفهم، فيما بدأت التصويت على إدانة وزير السياحة الاسبق في عهد حكومة البخيت الأولى أسامة الدباس، من دون استكمال التصويت على بقية المتهمين في القضية.

وصوت المجلس بأغلبية ٨٦ صوتا من أصل ١٢٠ نائبا هو العدد الكلي لأعضاء المجلس بإدانة وزير السياحة، الذي من المتوقع ان يقدم دفوعه أمام المجلس العالي لمحاكمة الوزراء.

من جهته، شكك النائب ممدوح العبادي، بنتيجة جلسة التصويت معتبرا أنه من غير المسموح أن يدلي متهم بأقواله دون الآخر، مشيرا إلى اعتراضه على إدارة الجلسة وعدم توازنها.

وقال العبادي لـCNN بالعربية: " لا يجوز أن يتواجد الرئيس في الجلسة وإن سمح له فيجب أن يتواجد المتهمون العشرون الآخرون وأعتقد أن ترتيب برنامج الجلسة جاء لتخريج الرئيس من القضية."

وحمّل العبادي رئيس مجلس النواب فيصل الفايز مسؤولية إدارة الجلسة وتحديد ترتيب وآلية عملية التصويت، معتبرا أن الجلسة لم تكن عادلة.

ولوح ٤١ نائبا بمن فيهم أعضاء لجنة التحقيق النيابية بعد انسحابهم من الجلسة بالاستقالة من المجلس ومقاطعة جلساته اللاحقة والطعن في نتائج الجلسة.

وانقسمت مواقف النواب خلال الجلسة بين مؤيدة للاتهامات ومعارضة، و امتدت لنحو ست ساعات في اولى جلسات الدورة الاستثنائية لمجلس النواب الأردني التي صدرت بإرادة ملكية الاسبوع الماضي وتضمنت جدول اعمال محددا من بينها مناقشة قضية الكازينو.

وتسرب تقرير اللجنة النيابية التي شكلت للتحقيق في الملف قبل أشهر الاثنين الماضي، فيما شكلت اللجنة بعيد ضغوطات سياسية ونيابية وشعبية لمساءلة البخيت عن الاتفاقية التي وقعت في عهد حكومته الاولى عام ٢٠٠٧ وأجهضت لاحقا.

من جهته أكد النائب السابق في مجلس النواب المحامي مبارك أبو يامين العبادي، أن قرار التصويت في الجلسة دستوري ولا فرصة لإعادة التصويت مجددا ضد رئيس الوزراء، باعتبار ان المجلس صوت بصفة الادعاء العام وليس بصفته التشريعية، بحسبه.

وأوضح العبادي الذي كان رئيسا للجنة القانونية في المجلس السابق لـCNN بالعربية بالقول: " إن الحديث عن السماح لرئيس الحكومة بالحديث قبيل الجلسة يعد من الصلاحيات التقديرية لرئيس مجلس النواب وإن كان من باب أولى منح تلك الفرصة بالتساوي للمتهمين الاخرين... لكن ذلك لا يرتب بطلان قرار التصويت بالمطلق ولا يجوز دستوريا إعادة التصويت."

وتضمنت اتفاقية الكازينو الموافقة على منح ترخيص إنشاء كازينو في منطقة البحر الميت لمستثمر بريطاني الجنسية، بشروط جزائية تعويضية وامتيازات تمتد لخمسين عاما، فيما تنص التشريعات الأردنية على عدم جواز إقامة مشروعات تتعلق بمخالفة أحكام الشريعة الإسلامية.

وطالب رئيس اللجنة القانونية في المجلس المحامي عبد الكريم الدغمي خلال الجلسة بإغلاق الملف، مشيرا إلى أن قضية الكازينو تسقط بالتقادم وان ما جرى في الحكومة لا يرقى الى مستوى الجرائم واخطاء كثيرة أخرى."

ورفض النائب أحمد الشقران في تصريحه لـCNN بالعربية، نتيجة التصويت في الجلسة مشيرا إلى أن ثمة وثائق لم يتم توزيعها على النواب تتعلق بالقضية، عدا عن توزيع تقرير لجنة التحقيق قبل ساعات قليلة من انعقاد الجلسة.

وعلق الشقران بالقول إنه تم الالتفاف على القضية وأن اتهام وزير السياحة وتبرئة رئيس الوزراء كان "بمثابة كبش فداء."

وقال البخيت في تصريحات للإعلام سبقت الجلسة بأنه يعتزم الاستقالة في حال إدانة المجلس له في القضية، مضيفا في بداية الجلسة بالقول إن الحكومة التي ترأسها عام ٢٠٠٧ وأقرت اتفاقية الكازينو هي الحكومة نفسها التي أوقفت العمل بها؛ مشيرا إلى أنه لم يتم تأجير أية قطعة أرض للمستثمر، وأن الخزينة لم تتحمل أية تعويضات نتيجة لوقف العمل بالاتفاقية.

وأوضح البخيت أنه على استعداد للمحاسبة إذا ثبت أن "في جيبه أي قرش غير راتبه"، أو أنه قام بالعمل لمصلحته الشخصية"، بحسب تعبيره.

ومن المتوقع أن يواصل مجلس النواب صباح الخميس مناقشة ملف الكازينو بالتصويت على بقية المتهمين.

في الاثناء، كان حزب جبهة العمل الإسلامي (الذراع السياسية لجماعة الاخوان المسلمين في الأردن)، قد استبق جلسة النواب بعقد مؤتمر صحافي ظهر الاثنين، كشف فيه عن تفاصيل ملفات فساد من بينها ملف الكازينو.

ودعا الحزب في المؤتمر على لسان القيادي الامين العام للحزب حمزة منصور، العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني إلى اتخاذ مبادرة إصلاح فورية وتشكيل حكومة انقاذ وطني وإجراءات انتخابات نيابية مبكرة، احتجاجا على تباطؤ الاصلاح، وتفشي الفساد بحسبه.

وتشهد المملكة موجة احتجاجات شعبية مطالبة بالإصلاح ومحاربة الفساد منذ عهد حكومة سمير الرفاعي السابقة، التي جاءت حكومة البخيت خلفا لها في شباط الماضي.